



بقلم: بدر مشاري الحميضي

البطالة و فرص العمل

بدأ ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من إجمالي القوى العاملة يشكل ظاهرة تستحوذ على اهتمام العديد من الدول النامية، وبصورة خاصة في الوطن العربي، نظراً لما لهذه المشكلة من أبعاد اقتصادية واجتماعية. فعلى الصعيد العربي يستأثر حل مشكلة البطالة باهتمام خاص، إذ تتراوح نسبة البطالة في الوقت الراهن ما بين ١٠-٢٠ ٪ في معظم الدول العربية، وهي معرضة للارتفاع في ضوء دخول المزيد من السكان في القوى العاملة ما لم يكن هناك خطط وبرامج للحد من تناميها في المستقبل، مع الأخذ بالاعتبار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشمل الخصخصة لبعض أنشطة القطاع العام.

ولعل أهم سبل معالجة ظاهرة البطالة في العالم العربي يكمن في إصلاح نظام التعليم، بحيث تأتي مخرجات ذلك النظام أكثر توافقاً مع متطلبات سوق العمل، وبصورة خاصة، سوق القطاع الخاص. والإصلاح المقصود في نظام التعليم لا يقتصر على تعديل مواد برامج التعليم، بل يتطلب تركيزاً

خاصاً على الكيفية التي يتم على أساسها تدريس تلك المواد بحيث تكون منطلقاً لإعمال الفكر، وسبيلاً إلى البحث الجاد، وتكوين رصيد المعرفة التي أصبحت ركناً أساسياً للتنمية التي يقودها القطاع الخاص، الذي لا يمكنه التغلب على تحديات المنافسة القوية في ظل العولمة دون أن تتوافر له مقومات الابتكار والابداع.

إن إصلاح التعليم وحده ليس كافياً لحل مشكلة البطالة، بل يتطلب الأمر تكامل متطلبات الحل، كإعداد برامج لتدريب وتأهيل العاملين وتنمية مهاراتهم ليصبحوا أكثر قدرة وكفاءة في مجال اختصاصاتهم، كما يتطلب الأمر تنفيذ الاستثمارات المجدية اقتصادياً، والتي من شأنها أن توفر فرص العمل لأكبر عدد من اليد العاملة ■

بدر مشاري الحميضي